



مقدمة:

تُشير التطورات التي شهدتها الأشهر الأخيرة على صعيد المسألة السورية، أو في الحرب الدائرة في سوريا وعليها، إلى أن شبح التقسيم ما زال ماثلاً أمام البلاد، لا بل أخذ يهدّد أكثر فأكثر مستقبل سوريا ومصير شعبها أيضاً.

واتفاق وقف إطلاق النار الذي توصل إليه أخيراً وزيرا الخارجية الأميركي، جون كيري، والروسي، سيرغي لافروف، في 9 أيلول/ سبتمبر الجاري، ودخل حيز التنفيذ مساء يوم الإثنين في 12 من الشهر نفسه، لا يهدّد هذا الشبح.

أولاً: في حفائق الواقع ودروس التاريخ

تُشير الاستنتاجات في الحالات المماثلة للحالة السورية في التاريخ الحديث إلى أنه بقدر ما يطول أمد الصراع، يكتسب خيار التقسيم حقائق على الأرض تجعل منه، بالقدر ذاته، خياراً متاحاً، والحالة السورية التي مضى عليها ما يقارب السنوات السنتين، رسمت، بالحديد والنار، خرائط على الأرض، ما انفكَتْ صيرورتها تتشكل، هنا أو هناك، إلى أن أخذت ملحاً واضحاً أو مُرئساً أخيراً جعل منها أقرب ما تكون إلى مناطق استتباع أو نفوذ لهذا الطرف، الإقليمي والدولي، أو ذاك؛ الأمر الذي جعل الرهان على التقسيم يكتسب، عند أصحابه، حظوظاً واقعية وليس وهمية.

لكن، هل يعني هذا أن سوريا ماضية في طريقها إلى التقسيم، أو أن هذا الخيار أصبح خياراً حتمياً في الحلول المرجحة أو المرتقبة؟ لا يبدو الأمر على هذه الدرجة من البساطة على الرغم من الرغم من جميع الواقع التي ارتسست على الأرض، ذلك أن سوريا، بجغرافيتها السياسية والديموغرافية، بلد غير قابل للتقسيم، نظراً إلى ما يحتويه من تنوع ديني ومذهبي وإثنى تهدّد تداعياته الإقليم بأسره، إلا إذا كان هناك توجه من القوى الدولية النافذة، ربما، بوضع خرائط سايكس-بيكو على الطاولة، وإعادة النظر في خرائط الإقليم. فهل هناك مؤشرات إلى توجه من هذا القبيل؟

ثانياً: مؤشرات دولية ذات دلالة:

يهمنا من هذه المؤشرات، تلك التي صدرت، أو تصدر، عن قوى دولية نافذة أو مقررة في الحلول التي يمكن أن تؤول إليها المسألة السورية، وفي هذا المضمار نُشير إلى التصريح الذي كان قد أدلّى به نائب وزير الخارجية الروسية، سيرغي

ريابكوف، في نهاية شباط/ فبراير الماضي، والذي قال فيه: إن موسكو “تأمل أن يتوصل المشاركون في المفاوضات السورية إلى فكرة إنشاء جمهورية فدرالية”， وأضاف: “لا بد من وضع معايير محددة للهيكلة السياسية في سوريا في المستقبل، تعتمد على المحافظة على وحدة أراضي البلاد، بما في ذلك إنشاء جمهورية فدرالية خلال المفاوضات.”. وعلق في حينه يوري فينин، كبير الباحثين في معهد العلاقات الدولية في موسكو، موضحاً أن ما أشار إليه رياشكوف ما هو إلا “فكرة من بين الأفكار التي يجري تداولها”， وأن “هذه الفكرة، وإن كانت مجرد تصريح إعلامي فحسب، إلا أنها الأقرب إلى الواقع السياسي والديموغرافي، الذي تشكل في ظل الأزمة السورية المستمرة منذ سنوات”， مُنبعاً إلى أن مثل هذا الطرح - في الوقت الحالي - “يمكن أن يفتح الباب أمام اقتراحات أخرى، ستجري مناقشتها في المفاوضات المرتقبة في جنيف.”.

من جهة أخرى، نُشير أيضاً إلى إعلان الولايات المتحدة الأمريكية - قبل مدة وجيزة من تصريح رياشكوف - عن وجود “الخطة ب” في حال تعثر مفاوضات جنيف، تلك الخطة التي لم تُفصح عنها، وتحذيرها السوريين والعالم من احتمال تقسيم البلاد إذا طال أمد الصراع. لكن اللافت للانتباه هنا، هو ذلك التصريح الذي صدر فيما بعد عن مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي آي إيه)، جون برينان، وعبر فيه عن تشاؤمه بشأن مستقبل سوريا. جاء ذلك في كلمة ألقاها في منتدى أسبن “الأمني السنوي في ولاية كولورادو في أواخر تموز/ يوليو الماضي، أشار فيها إلى أنه لا يعرف “ما إذا كان يمكن أو لا يمكن عودة سوريا موحدة مرة أخرى”， وأضاف أن “سوريا ربما لن تبقى على وضعها الذي كانت عليه قبل خمس سنوات من اندلاع الأزمة”. وقد رأى محللون أن ما أثاره هذا المسؤول الأميركي الرفيع يعني أن المنطقة مقبلة على مرحلة جديدة، لن تقتصر على سوريا، وإنما قد تكون منفتحة على إعادة رسم شرق أوسط مختلف عبر “سايكس- بيكون” الأميركي- روسي جديد، إحدى دعائمه قيام “الكيان الكردي” الذي كان حلماً في العام 1920 ولم يتحقق، ودعامته الأخرى قيام “كيان علوي”， بغض النظر عن آفاق نجاح مثل هذا الحل الذي قد يكون مدخلاً لحروب لا تنتهي. ما يهمنا هنا أن جون برينان وضع في التداول مقولتين، هما في الحقيقة صورتان لمشروعين كبارين؛ المقوله الأولى أن “عودة سوريا موحدة” مسألة لم تعد مؤكدة، والمقوله الثانية أن سوريا المقبالة (المجزأة) لم تتضح معالمها بعد. فهل يعني هذا أن الحرب المستمرة هي المدخل لإعادة رسم الخرائط والحدود؟ وهل يمكن القول إن إغلاق الأبواب في وجه الحلول، يُراد منه الإفصاح في المجال لإنضاج مثل هذه المشاريع؟

من المؤكد أن كلام برينان ليس تعليقاً في الفراغ، وهو لا يُطلق الكلام على عواهنه، ومن الموضع الذي يشغله - على رأس أهم مؤسسة استخبارية في العالم - يتحدث كمسؤول تتوافر لديه معلومات ومعطيات ليست في متناول سواه. نقول هذا بمناسبة حديثه الثاني في العاشر من أيلول/ سبتمبر الجاري، أي غداً توقيع الاتفاق الأميركي- الروسي في جنيف بخصوص سوريا، في مركز أبحاث في نيويورك، الذي تناول فيه موضوع سوريا والعراق. فلقد لفت في حديثه هذا إلى “احتمالات تشير إلى إمكان انقسام البلدين”， ومن الأسباب التي تدفع إلى هذا الانقسام، كما قال “إراقة كثير من الدماء” و”الكم الهائل من الدمار” و”الانقسام الطائفي”， إضافة إلى “تعذر إنشاء حكومة مركبة قادرة على الإدارة في شكل عادل في كلا البلدين”.

يتناول هذا أيضاً مع ما أدى به جون كيري في المقابلة التي أجرتها معه برنامنج “مورنينغ إيديشن” في “الإذاعة الوطنية العامة” في الرابع عشر من أيلول/ سبتمبر الجاري، والتي قال فيها “إنها فرصةأخيرة للبقاء على سوريا موحدة”， مضيفاً “إذا فشلنا في الإيقاف الآن، ولم نتمكن من الجلوس إلى الطاولة، سيزيد القتال بدرجة كبيرة”. وكان يرد، في هذا، على الانتقادات الموجهة لاتفاق الهدنة في سوريا الذي وقعه مع وزير الخارجية الروسي.

في جانب آخر، قال وزير الدفاع الإسرائيلي السابق، موسعيه يعلون، في مقال له تحت عنوان “اتفاق عديم الاحتمال” (في

إشارة إلى الاتفاق الأميركي-الروسي)، نشرته صحيفة “يديعوت أحرونوت” في الخامس عشر من أيلول/ سبتمبر الجاري “إن إطلاق النار في سوريا لن يتوقف، لأن المصالح المتناقضة بين المحافل الخارجية المشاركة في الحرب في سوريا لا تسمح بتحقيق حسم أو تسوية سياسية تقرر واقعاً جديداً في الدولة المتفككة، وتوقف سيل الدماء”， عاداً أن “وقف إطلاق النار يعكس الأساسية محاولة خارجية للتدخل، وليس مصلحة واضحة للجهات المتخاصمة نفسها لوقف الحرب”. ورأى أن الدعاء للجهات الخارجية توحيد سوريا من جديد “ليس واقعياً”， موضحاً أن “سوريا باتت منقسمة إلى كيانات على أساس ديمغرافي [...] وستبقى هكذا لسنوات طويلة أخرى”.

فهل يعني هذا كله أن وحدة سوريا أصبحت أمراً مشكوكاً فيه؟! وهل هي موضوعة على المحك؟! وفضلاً عن هذه المؤشرات الدولية ذات الدلالة، ألا يشكل كل من “مشروع سوريا المفيدة” و”مشروع الفدرالية الكردية”， في الداخل السوري، مؤشراً فاعلاً في هذا السياق؟

ثالثاً: مشروع “سوريا المفيدة”

في استعادة سريعة للحوادث، صار معروفاً أن نظام الأسد كانت لديه خطط وسيناريوهات جاهزة لمواجهة أي وضع ثوري يمكن أن ينشأ في البلاد؛ وكان هذا قائماً قبل انطلاق الثورة في آذار/مارس 2011.

بعد انطلاق الثورة، وفي الأشهر الأولى لها، ما كان يُخيف النظام وبيورقه هو سلمية الثورة ومدينتها، وتعلوها نحو الحرية والكرامة والدولة الوطنية. ولكونه لا يقبل له في تحمل مثل هذه الحالة أو في تركها تأخذ مداها؛ وأن البنية التي تأسس عليها، وحولته إلى نظام مغلق على ذاته، جعلت العنف أداته ووسيلته الوحيدة في معالجة أزماته ومشكلاته مع شعبه بوصفه نظاماً غير سياسي؛ لهذا، سرعان ما توجه لاستدعاء خططه وسيناريوهاته الجاهزة من الأدراج المحفوظة فيها، وعمل على تفعيلها مستعيناً بجميع ما لديه من خبرات مهولة راكمها في هذا المجال.

وكما صار معروفاً أيضاً، تمحورت خطّة في التعامل مع الثورة في أمرين اثنين: تمثل الأول في دفعها إلى حمل السلاح وعسكرتها عبر رفع منسوب العنف في مواجهة تظاهراتها السلمية وفعالياتها المختلفة إلى حدود قصوى، وبالتالي، استدعاها إلى الحقل الذي يُجيد التعاطي معها فيه، وتمثل الثاني في العمل على تطيفها لإخافة قاعدته الاجتماعية والمحافظة عليها رهينة بين يديه. ومن دون إسهام في هذا المجال، تحقق له النجاح في الأمرين كليهما، بغضّ النظر عن المأساة التي حاقت بالشعب السوري، والتي لا مثيل لها في التاريخ، وبغضّ النظر أيضاً عن حجم الدمار الذي وقع في البلاد.

ليس خافياً بعد، أن الذي ساعد النظام في إطلاق يديه في هذا المسار، هو ذلك الخذلان الكبير الذي تعرضت له الثورة السورية من المجتمع الدولي، وعدم رغبة القوى الدولية النافذة، ربما، في أن تتوافق لسوريا دولة وطنية حديثة.

المهم، أن النظام، ومنذ البداية، لم يكن لديه خيار آخر غير الحل العسكري المتمثل بالانتصار على السوريين وإخضاعهم، وجلبهم إلى بيت الطاعة صاغرين؛ وليس لديه الآن، على الرغم من جميع التحولات التي أصابت الثورة السورية، وحولتها إلى حرب للعالم في سوريا وعليها، غير هذا الخيار؛ ولن يكون لديه في أي لحظة في المستقبل خيار آخر.

لكنه، ومنذ أمد ليس بالقصير، عندما أخذ يدرك أن عودته إلى حكم سوريا أصبح أمراً في باب المستحيل، بدأ التفكير بإمكان الانكفاء إلى المشروع الذي اصطلح على تسميته بـ “سوريا المفيدة”， خاصةً أن هناك قوى إقليمية ودولية نافذة ومقررة في الشأن السوري، ترى مصالحها في مثل هذا الخيار. وشيئاً فشيئاً أخذ الأمر ينتقل من التفكير إلى العمل على تمهيد الأرض لهذا المشروع.

يجري الآن العمل على تمهيد الأرض عبر سياسة منهجية، يُنفذها النظام وحلفاؤه، مؤدّاها اقتلاع السكان الأصليين، في مدن وبلدات محدّدة، من بيوتهم وتهجيرهم، وإحلال سكان آخرين غرباء مكانهم، في عملية تغيير ديموغرافي خطيرة، هي أقرب ما تكون إلى سياسة التطهير العرقي. هذا ما جرى في حمص حين تم تهجير مئات الآلاف من سكانها بين عامي 2011 و2014؛ وهذا ما جرى ويجري العمل عليه في منطقة الزبداني، حيث تُمارس إيران وحزب الله، منذ أكثر من سنة، ضغوطاً هائلة من أجل تهجير سكانها إلى قريتي كفريأ والفوعا الشيعيتين في ريف إدلب، واستحضار أهالي هاتين القرىتين لـإحلالهم مكانهم؛ وهذا ما قام به "حزب الله" في بعض المناطق على طول الحدود السورية-اللبنانية إبان حملته في عام 2013 على مدينة القصير، وفي منطقة القلمون.

كذلك يجري العمل، هذه الأيام، على مواصلة هذه السياسة في محيط العاصمة دمشق، تحت عنوان "تأمين العاصمة"، حيث يُصرّ النظام على تهجير سكان المناطق والمدن التي يُحاصرها ويدمر أحياءها وبيوتها، ويحرّمها لسنوات طوال من الغذاء والدواء، عبر إخضاعها لما يُسمّيه "المصالحات" (دارياً والمعضمية في غوطة دمشق الغربية، وهي الوعر في حمص)، علمًا بأنها من المناطق التي من المفترض أن يُرفع الحصار عنها بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254.

لقد عاشت دارياً، كما هو معروف، أربع سنوات من الحصار الخانق والتجويع المُميت من جانب قوات النظام، فضلاً عن القصف شبه اليومي بمختلف أنواع الأسلحة، بما فيها تلك المُحرمة دولياً، وتدمير المساكن والبنية التحتية للمدينة بنسبة تزيد عن 75 في المئة، وبحسب إحصاءات المجلس المحلي في داريا، استمر حصارها 1375 يوماً ابتداءً من تشرين الثاني/نوفمبر 2012 وحتى 26 آب/أغسطس 2016. وبلغ عدد سكان داريا نحو 255 ألفاً وفق الإحصاء الرسمي عام 2007، ليُنخفض العدد إلى سبعة آلاف مدني ومقاتل حتى 26 آب/أغسطس 2016، قبل أن يبدأ تفريغها بشكل كامل. ولم يتمكّن النظام، عبر استخدام جميع أنواع أسلحته الفتاكـة، من إخضاعها واستعادتها. وهو، لم يكن بوسعيه إخضاعها واستعادتها في هذه الأيام، وترحيل من بقي من أهلها ومقاتليها المدافعين عنها، دون تواطؤ دولي أخذت خيوطه تتكشف للعيان.

وكما حصل مع مقاتلي داريا، يجري العمل في هذه الأيام على إبعاد مقاتلي المعضمية مع عائلاتهم إلى محافظة إدلب، وكأنهم يغادرون إلى دولة أخرى، في مشهد يستفز المشاعر. وقد اقتصر عمل الأمم المتحدة، كما في الأماكن الأخرى، على التجهيز اللوجستي لنقل المقاتلين!

باختصار، لا نظن أننا نبالغ أو نُجاّب الصواب، إذا قلنا إن ما يحدث ليس سوى خطة منهجية مبَيّنة لطرد سكان المناطق المحيطة بدمشق، وبعض الأماكن الأخرى على الطريق الواصل ما بين دمشق ومنطقة الساحل السوري، ليحل محلّهم مستوطنون شيعة من إيران والعراق وأفغانستان، وليتمكّوا أراضيًّا وبيوًّا ليست لهم، في مشهدٍ يُحاكي ما فعلته إسرائيل حين هجرت الفلسطينيين، السكان الأصلياء، وأحلّت محلّهم المستوطنين الذين جلّبـهم من جميع أصقاع الأرض. الأمر الذي يُحيط اللثام عن خطة خفية للتقسيم؟

يبدو أن الروس ليسوا بعيدين عن دعم هذا الخيار، ذلك أن المنطقة الساحلية هي المفضلة لديهم، حيث أقاموا قاعدتهم الجوية وقاعدة غواصاتهم في محيط اللاذقية، وقاعدتهم البحريّة في طرطوس. ويحتاج هذا "الكانتون" المقترن "سوريا المفيدة" إلى حمايتهم على المدى الطويل.

رابعاً: مشروع "الفدرالية الكردية"

إذا كان مشروع "سوريا المفيدة" يُشكّل الرافة الأولى التي تُهدّد وحدة سوريا، فليس من شكٍّ في أن مشروع "الفدرالية الكردية" التي يُراد فرضها على السوريين، والنزعـون الكردي عموماً نحو الانفصال، يُشكّل الرافة الثانية لها التهديد. وما يجمع

بين هاتين "الرافعتين" تطّلّع كلّ منها إلى دعمٍ دوليٍّ خارجيٍّ لتمرير مشروعها وإسقاط الحماية عليه.

من المعروف أن بعض الأوساط الكردية النافذة بقوة المال والسلاح، وبارتباطاتها الخارجية، كانت علاقتها بـ"الثورة السورية" ملتبسةً منذ البداية، لا بل كثيراً ما عملت على إقامة شبكةٍ من المصالح مع "نظام الأسد"، وتبادل المصالح معه، وأضركت بقوى الثورة في أكثر من مكان. لا بل، وفي تصرفٍ مُرّيب، ومنذ اتساع رقعة النزاع في سوريا في العام 2012، انسحبت قوات النظام تدريجياً من بعض المناطق الشمالية الشرقية، محتفظةً بمغار حكومية وإدارية، وببعض القوات في المدن الكبرى كالحسكة والقامشلي. وبعد انسحابها، عمل "حزب الاتحاد الديمقراطي" الكردي على إرسال مجموعات من المقاتلين الذين تلقوا تدريجياً على يد "حزب العمال الكردستاني" لإدارة المناطق التي يقطنها الأكراد، بعد الإعلان عن إقامة الإدارة الذاتية الموقّتة، وسمح النظام بدخول هؤلاء المقاتلين بهدف استخدام الورقة الكردية المسلّحة في مواجهة تركيا وفصائل المعارضة السورية في آنٍ معًا.

هذه الأوساط، هي التي لعبت الدور الرئيس في تشكيل الرافعة الثانية التي تهدّد وحدة أراضي البلاد، ففي مطلع العام 2015، أقدم "حزب الاتحاد الديمقراطي" الكردي، الذي يتزعمه صالح مسلم، على إعلان "الإدارات الذاتية" في شمال سوريا، والتي ضمّت "ثلاثة أقاليم": (الجزيرة، وعين العرب/ كوباني، شرق نهر الفرات، وعفرين غربه)، وبعد عامٍ على هذا الإعلان، اجتمع في 17 آذار/ مارس الماضي 200 مندوب، يمثلون 31 حزباً كردياً وأشوريَاً وسريانياً، في مدينة الرميان الخاضعة لسيطرة "وحدات حماية الشعب" الكردية، وعقدوا المؤتمر التأسيسي لـ"نظام الإدارة في روج آفا" (غرب كردستان)، تحت شعار "سوريا الاتحادية الديمقراطية ضمان للعيش المشترك وأخوة الشعوب" إذاناً بإعلان "الفدرالية الكردية".

وتجدر الإشارة إلى أنّ عقد هذا المؤتمر، والإعلان من خلاله عن هذه "الفدرالية"، قد جاء بعد عدة أشهر من تشكيل "قوات سوريا الديمقراطية" التي جرى الإعلان عنها في تشرين الأول/أكتوبر 2015 بإشراف ودعم عسكري أميركيين، لتعمل في ظلّ "التحالف الدولي" لمحاربة "تنظيم الدولة الإسلامية" (داعش). ومن المعروف أن هذه القوات التي تشكّلت في حينه من 20 وحدة عسكرية، والتي عمل "حزب الاتحاد الديمقراطي" على أن تضم بعض العشائر العربية ومقاتلين من السريان للإحياء بأنها ليست كردية بحت، تخضع في قيادتها عملياً لـ"وحدات حماية الشعب" الكردية التابعة لـ"حزب الاتحاد الديمقراطي" الكردي.

يبدو أن هذا الحزب الذي عمل على إخضاع المجتمع الكردي وفرض هيمنته عليه، قد راهن على أن الولايات المتحدة الأميركيّة ستمنّه الدعم اللازم لتحقيق حلمه بتكريس "المشروع الفدرالي"، وبإتاحة الفرصة له للربط بين عين العرب (كوباني) وعفرين، أي بين شرق نهر الفرات وغربيه، لقاء مشاركته في محاربة "تنظيم الدولة الإسلامية" (داعش) تحت لوائها. لكن رهانه هذا باء بالفشل، وبحالٍ من الخذلان، عندما أطلق جون بايدن، نائب الرئيس الأميركي، تصريحه من تركيا في الرابع والعشرين من آب/ أغسطس الماضي، في اليوم الذي انطلقت فيه عملية "درع الفرات"، وطالب فيه الأكراد في "قوات سوريا الديمقراطية" بالعودة إلى شرق النهر، تحاشياً لاستياء تركيا التي تعدّ هذه المسألة خطأً أحمر لن تسمح للأكراد بتخطيّه تحت أيّ ظرف.

هذا، وكان مايكل راتني، المبعوث الأميركي الخاص إلى سوريا، قد أبلغ "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة" بأنّ الأكراد "طلبوا منا الاعتراف به (روج آفا/ غرب كردستان)، لكننا رفضنا، وقلنا لهم إن طاولة المفاوضات هي التي تحدّد مستقبل الدولة السورية".

في جميع الأحوال، مطالبة الأميركيين الأكراد بالعودة إلى شرق النهر لا يبدو أنها تُغلق الباب على "مشروع فدراليتهم" أو

“كانونهم” المفترض، فالاتفاق الذي جرى توقيعه بإشراف الروس في قاعدهم في حميميم، في أواخر آب/ أغسطس الماضي، بين ممثلي عن قوات النظام و”وحدات حماية الشعب” الكردية للتهئة في الحسكة، بعد الصدامات التي نشببت بينهما خلال الشهر المذكور، رأى فيه الأكراد دفعاً لاستكمال سيطرتهم على أغلب محافظات سوريا التي تبلغ مساحتها 23 ألف كيلومتر مربع، وتمتلك جميع العناصر الاقتصادية التي تجعل “الكيان الكردي” المفترض قابلاً للحياة. وهناك معطيات تشير إلى أن “حزب الاتحاد الديمقراطي” الكردي، كان يحضر لعملية الحسكة منذ أشهر قبل وقوعها، وأنه عرض في كانون الأول/ ديسمبر من العام الماضي على الأميركيين القيام بعملية واسعة لتنظيف الحسكة من قوات النظام، وإمساك بالمرربع الأمني في القامشلي، مقابل تعهد الأميركيين بتمويل رواتب الموظفين، غير أن الأميركيين رفضوا الخوض في هذا الأمر.

خاتمة وخلاصات:

1- يبدو أن “المسألة السورية” دخلت في مزيدٍ من التشابك والتعقيد نتيجة التغيرات المتلاحقة، والتدلّلات في الواقع والاصطفافات المحلية والإقليمية والدولية، وصار من حقّ السوريين أن يُبدوا مخاوفهم من هذا النظام الدولي المنوط به المحافظة على أمن العالم، ويوجهوا الإدانة لهذا الصمت المُرّيب الذي رافق حادثة داريا، ويرافق حوادث المعضمية ومضايا والزبداني ووادي بردى والوعر.. إلخ، خاصّةً حين يجري السكوت أو غضّ النظر عن الجرائم التي يجري ارتكابها في هذه المناطق، حيث يجري تخدير السكان بين الإبادة الجماعية عبر الحصار المُميت وبين القبول بتسليم أنفسهم واقتلاعهم من بيوتهم وأراضيهم!

2- مع انسداد الحلول السياسية، وعجز المتأرّبين عن الحسم العسكري، لم يعد متاحاً إلا تكريس مناطق النفوذ انطلاقاً من الواقع التي فرضتها الحرب الدائرة على الأرض، ومن غير المستبعد أن يكون الهدف الأميركي من وراء التفاهم أو الاتفاق مع الروس الذي جرى الإعلان عنه في التاسع من الشهر الجاري، التوصل إلى توازنٍ على الأرض، أو تثبيت خطوط الصراع، كتمهيدٍ لحلٍ سياسي. والسؤال المشروع هو: إذا كان التقسيم أمراً وارداً في إستراتيجيات القوى الدوليّة النافذة، فهل ينتظر إنضاج الظروف في الإقليم بأسره، وتفاهم القوى الدوليّة على نظام دوليّ جديد؟

3- هناك أحاديث يجري تسريبها عن خرائط يتمّ على أساسها توزيع النفوذ في المنطقة. في هذا السياق يُمكن أن ننظر إلى اتفاق الهدنة الذي أرسته روسيا في الحسكة، وفرض على قوات الأسد الانسحاب من هناك، الأمر الذي يستتبع، ربما، إقامة منطقة حكم ذاتي للأكراد وفقاً لمفهوم “الدولة الفدرالية” في سوريا الذي طرحته الروس في وقت سابق.

4- لكن، هل يعني هذا أن الشعب السوري سوف يستكين لجميع هذه الخطط التي تُحاك بعيداً منه، وتتعارض مع مصالحه الوطنية، وتُتصادر حاضره ومستقبله أيضاً؟ السنوات السبعة التي مرّت على “الثورة السورية” حتى الآن، والتضحيات الجسام التي قدمها الشعب، وعجز التاريخ عن الإحاطة بها، تقول عكس ذلك.

5- لا يتوافر لجميع مشاريع التغيير الديموغرافي التي يُديرها النظام وحلفاؤه فيما يُسمى بـ “سوريا المفيدة” مقومات الاستمرارية والاستقرار، وكذلك الأمر بالنسبة إلى “الكيان الكردي”. ذلك أنها تتشكل كجزءٍ في بحرٍ مغایر ورافضٍ لها، الأمر الذي يحول دون تحولها إلى حقيقةٍ ديمografية مستقرةٍ ودائمة.

6- يتطلب هذا أن تعمل القوى السياسية والمسلحة المعارضة ذات التوجه الوطني في المناطق المختلفة على تخفيف الضغط عن المناطق المحاصرة التي تشهد تصعيداً شرساً من النظام وحلفائه، في سياق سياسة تهجير السكان غير المرغوب فيهم ضمن حدود ما يُعرف بـ “سوريا المفيدة”， مستخدمة آليات عديدة كتمتين وتنظيم اللحمة الداخلية، ومخاطبة العالم والأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان بشكل مستمر، من أجل إفشال إستراتيجية إعادة

تشكيل ديموغرافيا هذه المناطق وتقسيم سوريا.

المصادر: